# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٦٥**
الثلاثاء ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة لوكا (لكسمبورغ).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

**البند ٥٩ من جدول الأعمال**

**تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**

**الاجتماع التذكاري بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٦٤/٥٦٠، الذي قررت بموجبه عقد اجتماع تذكاري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتحتفل الجمعية الآن بهذه الذكرى السنوية المهمة.

تنص المادة ٢ من الإعلان، الذي نحتفل اليوم بذكراه السنوية الخمسين، على ما يلي: ”لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعي بحرية إلي تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي“. وفي هذه الذكرى، التي تجيء بعد أربعة أيام فقط من الاحتفال بيوم حقوق الإنسان وفي مستهل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، يبدو لي من المهم أن أشير إلى هذا المبدأ الأساسي وأن أجدد التأكيد عليه. إن إخضاع الشعوب للهيمنة الأجنبية يشكل إنكارا لحقوق الإنسان.

لقد حصل عدد كبير من الأقاليم على استقلاله، وقد تم ذلك أحيانا عبر عمليات مؤلمة. ومنذ عام ١٩٥٤، نالت أكثر من ٨٠ مستعمرة سابقة استقلالها، وانضمت إلى الأمم المتحدة بصفتها دولا مستقلة وذات سيادة. وأود أن أخص بالتحية أولئك الذين يمثلون تلك الدول في الجمعية العامة.

لقد اضطلعت الجمعية بدور حيوي في هذا التطور التاريخي. فقد شكل اعتماد الإعلان وما تبعه من إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار خطوتين حاسمتين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

ومنذ تأسيسها، نظرت اللجنة، بمثابرة وتصميم، في حالة أكثر من ٥٠ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي.

واليوم، لا يزال يتعين علينا طي صفحة الاستعمار إلى الأبد. فلا يزال هناك ستة عشر إقليما في القائمة. وآمل أن يؤدي اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الذي يعلن العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار إلى حشد اهتمام المجتمع الدولي وطاقاته من أجل إغلاق هذا الفصل.

ومن أجل تلك الغاية، تضطلع اللجنة الخاصة بدور أساسي بوصفها الجهاز الرئيسي بالأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار. وينبغي أن تواصل تعزيز التعاون مع الدول القائمة بالإدارة. وبالتشاور مع شعوب الأقاليم، ينبغي أن تقوم اللجنة بتطوير نُهُج مبتكرة ومصممة تهدف إلى كفالة ممارسة حق تقرير المصير.

وأود أن أشيد بشجاعة كل أولئك الذين عملوا وكافحوا من أجل حق بلدهم في الاستقلال. وأدعو الجميع هنا اليوم فردا فردا إلى دعم جهود المنظمة، وعلى وجه الخصوص جهود اللجنة الخاصة، الهادفة إلى القضاء على آخر آثار الاستعمار، وبالتالي تحقيق عالم العدالة والمساواة في الحقوق الذي وعد به ميثاق الأمم المتحدة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام السيد بان كي مون.

**الأمين العام** (تكلم الإنكليزية): أشكركم جميعا على حضوركم هنا اليوم. تبدو قاعة الجمعية العامة مختلفة جدا عما كانت عليه قبل ٥٠ عاما. لا أتكلم عن شاشات التلفزة الضخمة أو لوحات التصويت الإلكتروني. بل لا أتكلم حتى عن المقاعد، التي أصبحت مريحة أكثر الآن. بل أتكلم عن عدد الدول الأعضاء المستقلة الممثلة في هذه الهيئة الدولية الأكثر عالمية وعن دور الدول الجديدة والقديمة في تشكيل عالمنا.

في عام ١٩٦٠، لم يتجاوز عدد أعضاء المنظمة ٩٩ عضوا، أما اليوم فقد ارتفع عدد الدول إلى ١٩٢ دولة. وفي ذلك الوقت، كان لدينا مساحات أوسع، فكان كل وفد يُحظى بعشرة مقاعد. أما الآن، فلا يزال لكل وفد ستة مقاعد فقط، حتى بعد إضافة عشرات الصفوف. وفي ذلك الوقت، كان عدد الدول الأفريقية الممثلة أربع فقط، لكن اليوم هناك أكثر من ٥٠ دولة أفريقية.

وقد ساعدت العديد من الأحداث في إحداث هذه التغييرات، لكن لا يكاد أي منها يتجاوز في أهميته اعتماد الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

في ذلك الوقت، كان أكثر من ١٠٠ مليون شخص يعيشون في ظروف القهر والاستغلال في ظل الاستعمار، محرومين من حقوقهم الإنسانية الأساسية. لقد كان الإعلان بارقة أمل، بيد أن الاستفادة من وعده بإنهاء الاستعمار بدا هدفا بعيد المنال للكثيرين ممن كرسوا أنفسهم للنضال من أجل الاستقلال. والآن، بعد خمسين عاما، تمكنت الغالبية العظمي من الدول من تحقيق ذلك الهدف.

بيد أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد. فلا يزال هناك على قائمة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ١٦ من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويتطلب إنهاء هذه المهمة حوارا مستمرا بين الدول القائمة بالإدارة، واللجنة الخاصة، وشعوب تلك الأقاليم.

وتلتزم الأمم المتحدة بالوفاء بالوعد الكبير الذي قطعه الإعلان. وقد اضطلعت المنظمة بفخر بدور القابلة في ولادة عدد من المستعمرات السابقة. ونظل ملتزمين تجاه جميع هذه البلدان في سعينا لتوطيد السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

إن هذا طريق طويل تكتنفه تحديات جديدة.

ولحسن الحظ، قد تعلمنا حتى الآن من جهود إنهاء الاستعمار العديد من الدروس التي يمكن أن نستفيد منها في بلوغ أهدافنا. أولا وقبل كل شيء، يجب أن نتذكر أن إنهاء الاستعمار يتطلب الالتزام والمثابرة. ويجب أن نطبق هاتين الصفتين في توطيد الاستقلال. إن بناء سياسة جديدة هو أيضا ضرب من الكفاح لا يقل أهمية، ويجب أن يستمر من أجل إرساء دول قوية معتمدة على نفسها.

ثانيا، لم يتحقق إنهاء الاستعمار من خلال تضحيات منفردة قدمها أفراد منعزلون، بل تحقق من خلال روح التضامن التي امتدت عبر الكرة الأرضية، أحيانا في شكل كتابات هُرِّبت إلى داخل زنزانات السجون، وأحيانا من خلال توحيد صرخات انطلقت عبر الحدود، لكن كان ذلك على الدوام مصحوبا بإدراك حقيقة أننا جميعا مترابطون ونتشاطر كرامة مشتركة.

ثالثا، لقد أدرك أكبر مناصري إنهاء الاستعمار الذين تركوا بصماتهم على التاريخ أن الاستقلال جزء لا يتجزأ من الترابط العالمي. واليوم، تترسخ تحالفات وتجمعات جديدة من البلدان. وبدلا من التجزؤ إلى مجموعات أصغر ذات شواغل ضيقة، ينبغي لنا إقامة تحالفات واسعة. وذلك هو أفضل سبيل ممكن لبلوغ أهدافنا المشتركة. وفي سياق العملية، ينبغي لنا استكشاف أشكال جديدة للتعاون فيما بين البلدان التي كانت مستعمرة ومع البلدان التي لم تكن مستعمرة. ويجب علينا الحفاظ على دروس عملية إنهاء الاستعمار، ولكن يتعين علينا كذلك اعتماد طرق جديدة للتفكير لمواجهة التحديات الناشئة.

ويجب ألا ننسى أبدا الأصول المشتركة للكثير من بلدان العالم النامية والتضحيات التي قدمتها على طريق الاستقلال. وفي الوقت ذاته، يتطلب الترابط العالمي نوعا جديدا من التضامن للتغلب على تحديات عصرنا، سواء كانت القضاء على الفقر أو المضي قدما على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أو حماية البيئة أو التصدي للعنف داخل مجتمعاتنا أو فيما بينها.

لقد أعاد إنهاء الاستعمار صياغة العالم، في عقولنا وعلى أرض الواقع. كما أظهر القوة الهائلة التي نملكها لتشكيل العالم نحو الأفضل. فلنواصل البناء على ذلك الإنجاز اللافت ونجسد بالكامل روح الإعلان الذي نحتفل بالذكرى السنوية لاعتماده اليوم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٥٦٠، ينبغي عقد جلسة اليوم وفقا للشكل المحدد للجلسات التذكارية للجمعية العامة. ويذكر الأعضاء أن الجمعية اعتمدت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، توصية المكتب بأن يتضمن شكل الجلسات التذكارية بيانات يدلي بها رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورؤساء المجموعات الإقليمية الخمس وممثل البلد المضيف.

غير أن الجلسات السابقة لإحياء الذكرى السنوية لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تضمنت بيانات أدلى بها رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وعليه، وما لم أسمع اعتراضا، ستتضمن هذه الجلسة التذكارية أيضا بيانا يدلي به رئيس اللجنة الخاصة.

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو نونيث موسكويرا، الممثل الدائم لكوبا، الذي سيتكلم نيابة عن رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

**السيد نونيث موسكويرا** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة التذكارية للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة نيابة عن رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

لقد نص الإعلان، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في القرار ١٥١٤ (د-١٥)، رسميا على حق جميع الشعوب في تقرير المصير وشدد على أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يمثل عقبة أمام تعزيز السلام والتعاون على الصعيد العالمي. ولقد كان الإعلان بمثابة رسالة تحرير وأمل قوية لمن لا يزالون يعانون في ظل النظام الاستعماري. وبموجب إجراء الأمم المتحدة هذا، أعدنا التأكيد دون تحفظ على إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقيمته، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وأنرنا للمقهورين سبيلا واضحا إلى الأمام. كما أنه سرع عملية إنهاء الاستعمار التي كانت قد بدأت بمولد المنظمة وأصبحت أول نجاح كبير لها.

وما فتئت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تدرس الحالة في أراضي ساموا الأمريكية وأنغيلا وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجبل طارق وغوام وجزر مالفيناس ومونتسيرات وكاليدونيا الجديدة وبيتكيرن وسانت هيلينا وتوكيلاو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والصحراء الغربية، وكذلك مسألة بورتوريكو.

وقد اتُخذت قرارات ومقررات عديدة تهدف إلى أن يمارس سكان تلك الأقاليم بشكل حقيقي حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة. ومقارنة بقرابة ٧٥٠ مليون شخص عاشوا تحت الحكم الاستعماري في الماضي، فإن أقل من ٢ مليون شخص يسكنون الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي اليوم.

وكما تدرك الجمعية، فقد اتخذت الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي قرارا بشأن العقد السنوي الثالث للقضاء على الاستعمار (القرار ٦٥/١١٩). وتعتقد اللجنة الخاصة أن عملية إنهاء الاستعمار لا يمكن معالجتها إلا بمراعاة الحقائق الراهنة في الأقاليم وبأخذ هدف توفير مستقبل مستدام لها في الاعتبار. وتحقيقا لتلك الغاية، سيتعين على المجتمع الدولي إيجاد سبل مبتكرة لحل الصعوبات المرتبطة بهذه العملية مع إيلاء اهتمام دقيق للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ولمصلحتها.

ولكل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي مجموعة فريدة من الظروف التي تتضمن في الغالب مسائل سياسية معقدة تماما، سيتطلب حلها تعاونا دوليا كبيرا، بما في ذلك الاعتماد الوثيق على علاقات الجوار والعلاقات الراسخة. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة استكشاف دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وربما تعزيزه. وينبغي ألا يُعزى بطء التقدم إلى عدم اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة. بل إنه تجسيد لغياب الإرادة السياسية. ولا غنى عن إقامة علاقة بناءة مع الدول القائمة بالإدارة لتنفيذ الإعلان بصورة كاملة.

وبالتالي، تعتزم اللجنة الخاصة تعزيز التعاون مع الدول القائمة بالإدارة، بالتشاور مع شعوب الأقاليم، بهدف إعداد نُهج لكل حالة على حدة. والمعلومات ذات الصلة التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة للأمين العام سنويا وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة أداة هامة في صياغة هذه البرامج.

واللجنة الخاصة، بوصفها هيئة الأمم المتحدة الرئيسية لصنع السياسات في مجال إنهاء الاستعمار، مدعوة إلى رصد تنفيذ الإعلان وتقديم مقترحات محددة إلى الجمعية. وفي ذلك

السياق، أود أن ألقي الضوء على أهمية الحلقات الدراسية الإقليمية التي تعقد بالتناوب في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. فهذه الحلقات الدراسية توفر فرصة ممتازة لتعزيز التعريف بعملية إنهاء الاستعمار وتوعية الجماهير بها، ومن ثم كفالة تهيئة شعوب الأقاليم لاتخاذ قرارات مدروسة بخصوص مركزها السياسي مستقبلا، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتقصي الحقائق وتقييم الحالة في كل إقليم هما من الجوانب الهامة لولاية اللجنة الخاصة. ولذلك، ستواصل اللجنة طلب تعاون الدول القائمة بالإدارة في تيسير البعثات الخاصة للأمم المتحدة إلى الأقاليم الخاضعة لإدارتها.

سوف تبحث اللجنة الخاصة إمكانية توحيد البعثات الزائرة إلى بعض الأقاليم مع الحلقات الدراسية الإقليمية.

ويمكننا جميعا تعزيز قضية إنهاء الاستعمار من خلال الجهود الدؤوبة المشتركة مع التشاور والتفاعل على نحو وثيق. وسوف تواصل اللجنة الخاصة القيام بدور ريادي في تيسير التعاون فيما بين جميع الأطراف المهتمة في ذلك المجال.

أنا واثق بأننا سنجد، معا، السبيل للتصدي للتحديات المستقبلية بأكثر الطرق فعالية وواقعية، وبالتالي تسريع عملية إنهاء الاستعمار في السنوات المقبلة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميلوراد شيبانوفيتش، الممثل الدائم للجبل الأسود، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيد شيبانوفيتش** (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية. نحتفل، اليوم، بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي، بالترافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وضع الأساس لدور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في إعلاء مبدأ حق تقرير المصير.

لم يكن الإعلان تعبيرا عن دعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكفاح الأقاليم المستعمرة من أجل التحرر فحسب، بل إنه أصبح أداة دينامية وقوية يمكن من خلالها تأمين تنفيذ أحكام الميثاق بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

لقد أكد الإعلان على ضرورة وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره التي لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان إنهاء الاستعمار والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعلنت الجمعية العامة أن جميع الشعوب لها الحق في تقرير المصير بموجب القانون الدولي، وبحكم هذا الحق، يمكنها أن تقرر بحرية مركزها السياسي وأن تتابع بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأعادت الجمعية العامة التأكيد على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وأكدت مجددا أن على الدول القائمة بإدارة هذه الأقاليم مسؤولية خاصة للنهوض، في إطار نظام السلم والأمن الدوليين، برفاه سكان الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي وتقع في نطاق مسؤوليتها. وإذا استعرضنا الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على مدى العقود الخمسة الماضية منذ اعتماد الإعلان لوجدنا ما يحملنا على الاعتقاد بأن إنهاء الاستعمار من أهم منجزات المنظمة.

إن عضوية الأمم المتحدة بلغت أكثر من الضعف منذ اعتماد الإعلان. فهناك الآن ١٩٢ دولة عضوا، وكان العديد من هذه الدول في السابق أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي، وهي مدعوة الآن إلى الاحتفال بالذكرى السنوية لإقرار هذه الوثيقة التاريخية والاعتراف بالحاجة الملحة إلى تحقيق القضاء على الاستعمار.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الذكرى السنوية الخمسين لإقرار الإعلان تتيح لنا الفرصة ليس لاستعراض النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار فحسب، ولكن الأهم من ذلك،أن نتطلع إلى الأمام ونؤكد من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع بتحقيق أهداف الإعلان ومضاعفة جهودنا لتحقيق تلك الغاية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خورخي فاليرو بريسينو، الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد فاليرو بريسينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تخاطب الجمعية العامة باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الاحتفال بذكرى حدث خاص وتاريخي بالنسبة للأمم المتحدة، هو الذكرى السنوية الخمسون لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب القرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

حدث تطور تاريخي في الأمم المتحدة باتخاذ القرار ١٥١٤ (د-١٥)، المعروف باسم الميثاق الأكبر لإنهاء الاستعمار الذي وضعه المجتمع الدولي، وصدق مضمونه، في ضوء القرن الحادي والعشرين، رسميا على إقتناع بالإجماع تقريبا باعتبار الاستعمار ظالما وغير قانوني. إنه يوصف عن حق بأنه واحد من الصكوك المتعددة الأطراف الأصيلة بشأن تقرير المصير للشعوب. لقد اعتمدت الأمم المتحدة، بعد إقراره، العديد من القرارات التي تؤكد وتكمل هذا التعبير العالمي عن الإرادة، التي أدرجت بسرعة في القانون الدولي كتعبير موثق عن قيمة لا لبس فيها.

وخلافا لميثاق الأمم المتحدة، الذي يصف تقرير المصير باعتباره مجرد مبدأ، فقد حشد القرار تقرير المصير باعتباره حقا. كما أرسى مبدأ السلامة الإقليمية باعتباره المبدأ التوجيهي الأخر لإنهاء الاستعمار. وشكل بذلك معلما بارزا في تأكيد أن جميع الشعوب لها الحق في تقرير المصير.

ويعني هذا ضمنا أن الشعب الذي يخضع للسيطرة والقهر والاستغلال الأجنبي له الحق في أن يستشار، وفي التعبير بحرية عن آرائه بشأن الكيفية التي يرغب بها في تشكيل ظروفه السياسية والاقتصادية، وإذا رغب في ذلك، الحق في أن يصبح دولة مستقلة وذات سيادة.

وبالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن هذا الاحتفال مهم ورمزي نظرا لأن الدول الأعضاء الـ ٣٣ التي تشكل مجموعتنا تؤمن بقوة بحق الشعوب في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير. إن القرار ١٥١٤ (د-١٥) له أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدوره المهم في حركات الاستقلال التي ساعدت ١٤ دولة في منطقة البحر الكاريبي كانت في وقت ما لا تتمتع بالحكم الذاتي في تحقيق الاستقلال في الستينات والسبعينات.

لقد جرت عملية تكامل في منطقتنا لم تمر بها سوى مناطق أخرى قليلة من العالم. فقد أعلنت دول أمريكا اللاتينية التي نالت استقلالها في القرن التاسع عشر تضامنها مع دول منطقة البحر الكاريبي التي حققت بعد سنوات استقلالها وانضمت إلى منظمة الأمم المتحدة كدول ذات سيادة.

وقد اضطلعت منطقتنا بدور رئيسي في العملية الكبرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي حفزتها الأمم المتحدة، حتى قبل إعتماد الإعلان الشهير لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. والواقع أن جمهوريات أمريكا اللاتينية

ظهرت، في المفاوضات بشأن ميثاق سان فرانسيسكو، بوصفها صوت من لم يكن لهم صوت حينذاك، وظلت منذ عام ١٩٤٥ تكافح من أجل ممارسة حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار المفروض على الشعوب الشقيقة في مناطق البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

لسوء الحظ، لا يزال هناك ١٦ إقليما مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، منها ثمانية تقع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك السبب نحن نشجع اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار على مواصلة العمل حتى يتم إنهاء استعمار تلك الأقاليم، على أساس كل حالة على حدة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار. إن سجل النجاح المحرز منذ اتخاذ هذا القرار التاريخي يجب أن يرافقه تجديد الالتزام بالقضاء على الاستعمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المعنية، وبالتالي تحقيق كامل أهداف القرار ١٥١٤ (د-١٥).

إن مسألة جزر مالفيناس، التي تقع في قارتنا، حالة خاصة ومعينة للنزاع على السيادة، بحسب وصف الجمعية العامة لها. وأكد رؤساء دولنا وحكوماتنا، الذين اجتمعوا مؤخرا في مؤتمر قمة ريفييرا مايا لوحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أن من مصلحة المنطقة أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات لإيجاد حل عادل وسلمي ودائم في أقرب وقت ممكن للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا للقرارات ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى.

ونود أيضا أن نذكر أن اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار ظلت تنظر في مسألة بورتوريكو طوال أكثر من ٣٥ عاما. وخلال تلك الفترة، اتخذ نحو ٢٩ من القرارات والمقررات. وعلى مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، كان اتخاذ هذه القرارات والمقررات يتم بتوافق الآراء. وتؤكد تلك القرارات بشأن مسألة بورتوريكو، ضمن أمور أخرى، مجددا على الحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للقرار ١٥١٤ (د-١٥). كما تؤكد مجددا أن شعب بورتوريكو يشكل دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتمتع بهويتها الوطنية الخاصة التي لا لبس فيها، وتطلب تلك القرارات من الجمعية العامة النظر بصورة شاملة في جميع جوانب مسألة بورتوريكو.

وتؤيد مجموعتنا بقوة عمل وأنشطة لجنة الأمم المتحدة الخاصة لإنهاء الاستعمار، وتأمل أن تتمكن اللجنة الخاصة في السنوات القادمة من أن نمضي قدما بشكل جوهري في استعراض حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، آخذة في الاعتبار تطلعات شعوب تلك الأقاليم، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن إنهاء الاستعمار.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الدعم الكامل من جانب الدول القائمة بالإدارة. لذلك تدعو المجموعة الدول القائمة بالإدارة، التي لم تتعاون بعد مع أنشطة اللجنة، إلى أن تتعاون معها تعاونا تاما، ما سيعني بالتالي الوفاء بالولاية التي حددها المجتمع الدولي أجمع.

وأخيرا، تعرب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تأييدها لإعلان الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

**السيد أرو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسر مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن تحتفي بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. لقد كانت نهاية الاستعمار والحصول على الاستقلال من بين أهم التطورات التي شكلت عالمنا اليوم. فقد أسهمت جوقة الأصوات التي برزت في إثراء نظرتنا إلى العالم.

كما أدى هذا إلى تغيير الطريقة التي نعمل بها في الأمم المتحدة. تأسست المنظمة بمشاركة واحد وخمسين بلدا في عام ١٩٤٥. وبلغ عدد الأعضاء ٩٩ عضوا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، عندما اتخذ القرار ١٥١٤ (د-١٥). واليوم، يشرفني أن أتكلم أمام ممثلي نحو ١٩٢ دولة، يمنح تنوعهم الأمم المتحدة تركيبة فريدة عبارة عن فسيفساء من الشعوب، وهي السمة التي تجعل من المنظمة، ومن الجمعية العامة على وجه الخصوص، كيانا منقطع النظير يُمثَّل فيه جميع الأعضاء على قدم المساواة.

على الرغم من أن من الإنصاف القول إن العالم قد شهد، تاريخيا، في جميع أرجائه عدة موجات تحرر وأن بعضها جاء قبل إعلان عام ١٩٦٠، فإن النص الذي نحتفل به اليوم ما زال يمثل معلما رمزيا لتلك الإنجازات.

في عام ٢٠٠٢، شهدنا تحقيق تيمور لشتي استقلالها. واليوم ، لا يزال هناك ١٦ إقليما من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. لا بد للشعوب المعنية أن تتولى لمسؤولية عن مختلف الخيارات بشأن المركز المستقبلي لأقاليمها، وأن تكون قادرة على ممارسة حقها في تقرير مستقبلها بحرية.

وفي هذا الصدد، يجب علينا ألا ننسى أن العالم قد تغير بشكل جذري خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية. لقد أصبح العالم أكثر تعقيدا. وأصبحت أقاليم العالم المختلفة أشد ترابطا منها في أي وقت مضى. فمكافحة تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والحصول على التعليم والمعرفة ليست سوى بعض التحديات التي تواجهنا اليوم. ولا يمكن معالجة مسألة التحرر السياسي بشكل مستقل عن هذه المسائل التي لها تأثير مباشر على حياة الناس. وفي هذا السياق، يجب علينا أن نتحلى بروح الإبداع في الاستجابة لتلك التطلعات الفردية والجماعية.

وسنظل ملتزمين بتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان. وثمة عقد جديد على وشك أن يبدأ. ونحن نعتزم العمل جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في عملية إنهاء الاستعمار لإيجاد طرق مبتكرة للمضي قدما.

أنا متأكد من أن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وهي مجموعة إقليمية تضم بلدانا ذات اقتصادات متقدمة النمو سوف تضطلع بدورها كاملا في مواجهة هذه التحديات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مانجيف سينغ بوري، نائب الممثل الدائم للهند، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية.

**السيد مانجيف سينغ بوري** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الآسيوية. وأود أن أعرب عن تقدير جميع أعضاء المجموعة لرئيس الجمعية العامة على مبادرته إلى تنظيم هذه الجلسة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والشعوب. كما أود أن أسجل تقديري لوفد باكستان لاضطلاعه برئاسة فريقنا

العامل المفتوح العضوية، الذي يتولى تنسيق مثل هذه البيانات.

في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، عندما خرجت العديد من البلدان في آسيا من ظلام الحكم الاستعماري، برزت الأهمية الجوهرية للاستقلال من الحكم الاستعماري كما لم يحدث من قبل. وبالفعل، رددت ولادة حركة عدم الانحياز صدى هذا الشعور أيضا.

وأعطيت أحكام الميثاق المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي دفعة جديدة عندما اعتمدت هذه الهيئة الموقرة إعلان ١٩٦٠ التاريخي القاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وكانت بلدان آسيوية كثيرة من بين مقدمي الإعلان.

ونص الإعلان رسميا على ضرورة الإنهاء السريع وغير المشروط للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره. وجرى الإقرار بحق الشعوب الخاضعة لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله في تقرير مركزها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نتيجة لهذه المبادرات، التي كانت البلدان الآسيوية في صدارتها.

وفي العام التالي، أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لدراسة الاستعمار والتحقيق بشأنه والتوصية بإجراءات لإنهائه. وانتخبت الهند لتصبح أول رئيس للجنة إنهاء الاستعمار. وبذلت البلدان الآسيوية، بصفتها أعضاء في لجنة الـ ٢٤ كما أصبحت تسمى، جهدا جهيدا ومستمرا من أجل إنهاء الاستعمار.

واليوم، فإن غالبية الدول الأعضاء الأمم المتحدة هي مستعمرات سابقة. وهذا هو بوضوح مقياس لنجاح النضال التاريخي ضد الحكم الاستعماري. وحقيقة أن أقل من ٢ مليون شخص يعيشون حاليا تحت الحكم الاستعماري في الأقاليم الـ ١٦ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مقابل ٧٥٠ مليون شخص في عام ١٩٤٥، لهي شهادة على جهود هذه الهيئة وعلى الدور الحاسم للإعلان.

وأيدت البلدان الآسيوية قرارات عديدة في محافل الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار. وبالنسبة للأجيال المقبلة، فإن الاستعمار قد يصبح جزءا من التاريخ. وسيتعين علينا مواجهة التحديات الجديدة للمستقبل. غير أن النضال ضد الاستعمار، الذي خاضته بنجاح وبتضامن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هو الذي أوصلنا إلى مرحلة يمكننا فيها وضع أهداف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتنا.

وينبغي أن نبذل جهدا مشتركا للعمل مع سكان الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سبيل تحقيق ما يرون أنه يحقق مصالحهم على الوجه الأمثل. وينبغي منحهم فرصة لكي يقرروا ذلك بحرية استنادا إلى وجهة نظر مدروسة بعناية. وينبغي أن يتسم سبيل المضي قدما بمزيج حكيم من الإلحاحية والنشاط، من ناحية، وبتفهم الحساسيات وتعيين الحدود من ناحية أخرى، مع مراعاة احتياجات شعوب الأقاليم وظروفها الخاصة في المقام الأول.

واليوم، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان، فلنكرس أنفسنا مجددا لمثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة والتعايش السلمي، مع التأكيد في الوقت ذاته على التزامنا ببلوغ هدف إنهاء الاستعمار الذي أيدناه، بصفتنا أعضاء في أسرة الأمم المتحدة.

أود الإدلاء ببضع كلمات بصفتي الوطنية، حيث أنني أنحدر من أرض المهاتما غاندي والباندیت جواهر لال نهرو – وهم زعيمان شامخان حتى بين العملاقة الذين ناضلوا ضد الاستعمار ومن أجل حق الجميع في العدالة. ونظرا لأننا بلد مر بتجربة الاستعمار وحصل على الاستقلال عبر نضال

غير عنيف، فإن الهند ما فتئت تدعم الحق المشروع للشعوب في تقرير المصير وانطباقه على الشعوب الخاضعة لسيطرة استعمارية أو أجنبية على النحو المعتمد بموجب إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): لقد اختتمت الآن الجلسة العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.